

## الوسيط في المذهب

والثاني على الموكل لأن الوكيل كان مأمورا من جهته .  
والثالث لا يرجع أحدهما على صاحبه بل كل من طولب استقر عليه .  
الموضع الثالث الوكيل بشراء العبد إذا قبض العبد المشتري وتلف في يده وخرج مستحقا  
فالمستحق يطالب البائع لا محالة وفي مطالبته للوكيل والموكل الأوجه الثلاثة .  
وكذا الخلاف في القرار وتقرير الضمان على الموكل ها هنا أبعد لأنه لم يسبق منه تغرير  
بخلاف التوكيل في البيع